في المناطق التي تقع على بعد خمس دقائق من حيفا، وبدرجة اقل في بئر السبع والنقب. أمّا باقي المناطق الهامشية، فليست هناك أي فرصة جوهرية لتدعيم المنظومة الاستيطانية فيها بطابع ديمغرافي لصالح اليهود. هذا التصور يوضح مؤشرات وزارة الهجرة والاستيعاب الاسرائيلية لعام ١٩٨٩، حيث تشير الى ان نسبة ٥٦ بالمئة من المهاجرين السوفيات استقروا في منطقة تل ـ ابيب وضواحيها، و٣٠ بالمئة في حيفا، و ١١ بالمئة في القدس، في حين استوطن، في الضفة الفلسطينية، نحو اثنين بالمئة.

مستقبل الاستيطان داخل «الخط الاخضر»

شكّلت استراتيجية مدن الاعمار (٣٠ مدينة في الجليل والنقب، حسب احصاء العام ١٩٨٥) التي اتبعتها اسرائيل في العقود الماضية، أداة رئيسة لدمج يهود الشتات، من خلال مواجهة مشاكل الاستيعاب لمجموعات المهاجرين الجدد الذين اضطروا الى التأقلم في الوقت عينه مع واقع اجتماعي ـ ثقافي جديد، واستيطان مناطق حيوية لتدعيم نظرية الامن الاسرائيلي، وتحقيق الرغبات الاستيطانية، بل، في الاساس، لتحقيق فكرة الانتشار الاستيطاني في فلسطين المحتلة. واليوم، فقدت هذه المدن جاذبيتها، على الرغم من الاستثمارات الهائلة التي وجّهتها اسرائيل، على امتداد السنوات الماضية، المتمثلة بتلك الشبكة الاستيطانية ـ المدينية الجديدة. ويرجع ذلك الى تدنّي المخصصات الحكومية لهذه المناطق، التي لا تفي بتغطية العجز المتفاقم في ميزانياتها، ولعدم ايجاد مصادر عمالة جديدة للحؤول دون الارتفاع المتواصل في نسب البطالة السائدة فيها، في أعقاب اغلاق بعض المصانع، دون ايجاد مصادر عمالة بديلة.

كما ان معدّلات الاستثمارات التي وجهّت الى مدن الاعمار، لم تُلبِّ، في أي وقت، احتياجات النمو السكاني. فالفجوة القائمة بين حجم الاستثمار والنمو السكاني في تلك المدن لا تزال قائمة، وتتّسع، حتى وان تقلّصت في هذه المدينة، أو تلك. فقد تمّ ذلك، في الاساس، من طريق بناء نوع واحد من الصناعات، أو على أساس عدد قليل من المصانع المدعومة جزئياً، التي ما ان كانت تتعرض لأزمة حتى تتسبب في انهيار اقتصاد المدينة بأسرها. ولم تنشأ في معظم مدن الاعمار استمرارية حقيقية على صعيدي تكثيف الاستثمار أو بناء مصانع جديدة لاستيعاب الجيل الشاب ودمجه في اقتصاد مدن الاعمار، ممّا ساعد في بروز ظاهرة النزوح عن هذه المدن الى المدن الكبرى، وهو الامر الذي الحق الضرر بطابع تلك المدن وصورتها الاستيطانية.

بهدف تعزيز عملية التوزيع الاستيطاني، حُدِّد معظم أماكن مدن الاعمار في الاطراف الهامشية، وداخل التجمعات الفلسطينية، وهو الامر الذي جعل فرص منافستها للمدن الكبرى، الساحلية، ونموها، موضع شك. فبعد اربعين عاماً من الاستثمارات في البنية التحتية والبناء، لا يزال هناك انعدام كامل للمساواة بين المناطق. ويكشف لنا التوزيع الديمغرافي للسكان اليهود عن انهم موزّعون بشكل غير متساوٍ. فمدن الاعمار المنتشرة على مساحة قدرها ٧٠ بالمئة يسكنها نحو ٢٠ بالمئة من اليهود، وذلك على عكس مدن الساحل المكتظة بالسكان، مثل مدينة تل ـ ابيب . والمسار ذاته بالنسبة الى وسائل الانتاج، حيث تتركز، في مدن معيّنة، التكنولوجيا المتطورة والصناعات الحديثة والمواصلات الجيدة والمردود الزراعي العالي، الذي يؤثر في رخاء، ورفاهية، باقي السكان، بينما تعاني مدن الاعمار من تدني وسائل الانتاج، وتأثرها، وانخفاض الانتاجية، وضعف في خدمات التعليم والاسكان وفرص التقدّم في تحقيق أية منافع اقتصادية. ولا يزال عدم المساواة هو السائد، ويبرز بشكل خاص بين القطاعات والمدن الواقعة في وسط اسرائيل والمدن الساحلية، وتلك الواقعة في الاطراف، وتضم